النظرة النقدية عند الإمام الشاطبي في بناء فعل الأمر، وحكم الفعل المضارع مع نون التوكيد المباشرة ونون النسوة

بقلم: زين العابدين، وعصام الدين أحمد، ومسكنة الفقهية
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ملخص

لقد شهد القرن الثامن الهجري علماً ذائعاً صوتاً واحداً بين أصوات النحاة في هذا القرن ألا وهو الإمام الشاطبي رحمه الله، بل كان منفرداً من بين النحاة في عصره بمنهج مستقلّ في معالجة البحث النحوي وتحقيق مسائله. ألف كتابا في النحو والصرف سمي بالمقاصد الشافية في شرح الألفية لابن مالك. وتهدف هذه الدراسة إلى تجلية النظرة النقدية عند الإمام الشّاطبي رحمه الله في بناء فعل الأمر، وحكم الفعل المضارع مع نون التوكيد المباشرة ونون النسوة على المنهج التحليلي. وذلك بمقارنة آراء العلماء حول الفعل من كتب النحو والصرف واللغة والبلاغة، وترجيح القوي من الضعيف. وقد تعددت الأراء في هذه القضية حيث قال الشاطبي أنّ فعل الأمر مبني على السكون مالم يكن معتلا نقدا وردا من الآراء الكثيرة فيها، و هذا القول هو الراجح لقوة الحجّة وسلامة ذلك من الردود.

الكلمات الرئيسية: الإمام الشّاطبي، فعل الأمر، الفعل المضارع، نون التوكيد، نون النسوة.

المقدمة

إن الصرف عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمات العربية وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك، فلا بد من درسه وتحقيقه لتعلم اللغة العربية التي لا نستطيع بدونها فهم القرآن والسنة.

ففي القرن الثامن كان الإمام الشّاطبي رحمه الله ألّف كتابا سمي بـ»المقاصد الشافية» علل فيه الأحكام النحوية والصرفية، وفسر الظواهر اللغوية والإعرابية معتمداً على الكثير من الشواهد الشعرية والنثرية وعرض آراء النحويين في المسائل الخلافية مع مناقشتها والمفاضلة بينها ومنها مسائل الأفعال. فجاء هذا البحث كمثال عملي لمادة من مواد الأفعال.

تعريف الفعل

عرف العلماء الفعل بأنه كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان، وقد قيد بعضهم إضافة إلى هذا الحد فيقولون: بزمان محصل ويريدون بذلك الفرق بينه وبين المصدر، وذلك أن المصدر يدل على الزمان، إذ الحدث لا يكون إلا في زمان ولكن زمانه غير متعين كما كان في الفعل. ويبدو لي أنه في غِنًى عن هذا القيد، لأن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده ولو لاه لكان المصدر كافيا فدلالته عليها من جهة اللفظ وهى دلالة مطابقة، وقولهم: (مقترنة بزمان) أشار إلى أن اللفظ وضع بإزائهما دفعة واحدة وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك بل هي من خارج، لأن المصدر تعقل حقيقته بدون الزمان، والزمان من لوازمه وليس من مقوماته، بخلاف الفعل فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاما وليست من اللفظ فلا اعتداد بها فلذلك لا يحتاج إلى الاحتراز عنه، ولما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان، وهذا الزمان ثلاثة أقسام: ماض، وحاضر، ومستقبل، فما ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق به أن يكون معربا هو الفعل المضارع، وما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة هو الفعل الماضي، وما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه هو فعل الأمر[١].

[١] النحوى، ابن يعيش، د،ط، **شرح المفصل**، (بيروت – لبنان: د،ن، د،ت)، ج٧ ص، ٢، ٤

وجعلوا الماضي أولا في الذكر، والأمر ثانيا، والمضارع ثالثا[٢]، كما فعل سيبويه حين قال: «وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضي، ولما لم يكن ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»[٣]. قال ابن مالك:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا # وَأَعْرَبُوْا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا [٤]

يعنى أن الفعل قسمان: مبني ومعرب، وأصله البناء فجاء الأمر والماضي على وفق الأصل. وبناء الماضي مجمع عليه، وأما الأمر فقد اختلفوا فيه على قولين: الأول: القول بأن فعل الأمر مبني على السكون. الثاني: القول بأن فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة[٥].

وذكر الشاطبي الخلاف بين العلماء في بناء فعل الأمر وبيّن ما اختاره فيه من القولين فقال: «فأما المبني منه فصيغة الأمر وصيغة الماضي وذلك قوله: (وفعل أمر ومضى بنيا...) وألف (بنيا) ألف تثنية هو ضمير عائد على الفعلين فعل الأمر وفعل المضي، وتقديره: وفعل أمر وفعل مضى بنيا، وفعل المضي هو الفعل الماضي، فمثال فعل الأمر: قُمْ واضْرِبْ وكُلْ واشْرَبْ، ومثال الفعل الماضي: قام وضرب واقتدر واستكبر وما أشبه ذلك، فهذان مبنيان حتما كما ذكر، لا إعراب يدخلهما البتّة، وإنما بنيا لفقد العلة الموجبة للإعراب فيهما وذلك للتفرقة بين المعاني الحادثة بعد التركيب وهى التي إذا اختلفت على الكلمة لم تبين بعضها من بعض إلا بالإعراب كالفاعلية والمفعولية والإضافية

---

[٢] جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، **شرح التسهيل لابن مالك**، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد - الدكتور محمد بدوي المختون، د،ط (د،م، د،ن، د،ت)، ج١ ص،٥

[٣] سيبويه،، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، (مصر:- القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م)، ج١، ص،١٢

[٤] ابن مالك، **متن ابن مالك**، بيروت: المكتبة الشعبية، د،ت)، ص (٣)،

[٥] الأنبارى، ١٩٨٢م، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**، بيروت: دار الجيل، د، ط،ج٢، ص.٥٢٤

في الأسماء فلما كانا كذلك لم يكن لدخول الإعراب فيهما معنى فبُنِيَا لذلك وما ذهب إليه في الأمر هو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم، وأصل (ارم) و(اغز) و(اخش) عندهم (لترم) و(لتغز) و(لتخش)، فليس البناء فيه أصلا، وإنما هو محذوف من المضارع، والمضارع معرب، وأدلّ دليل عندهم على ذلك حذف آخره وجريانه في ذلك على المضارع، والظاهر مذهب الناظم من كونه مبنيا ...»[٦].

وتفصيل القول في هذه المسألة بناء على ما ذكره الشاطبي ما يأتي:

١. القول بأن فعل الأمر مبني:

ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني[٧]، واستدلوا على ذلك بأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بنى منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء ؛ فكان باقيا على أصله في البناء. وأيضا قد أجمعوا على أن ما كان على وزن فَعَالِ من أسماء الأفعال – كنَزَالِ، وتَرَاكِ، ومَنَاعِ، ونَعَاءِ، وحَذَارِ، ونَظَارِ– مبني، لأنه ناب عن فعل الأمر، فنزال ناب عن انزل كقول الشاعر:

فَدَعَوْا نَزَالِ فَكُنْتُ أول نَازِلِ # وَعَلاَمَ أَرْكَبُهُ إِذاَ لَمْ أَنْزِلِ [٨]

---

[٦] الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: د، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (السعودية - ممكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م)، ج١، ص١٠١-١٠٢

[٧] الأنبارى، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين...**، ج٢ ص٥٢٤

[٨] البيت من الكامل، **والشاهد فيه قوله :** (فدعوا نزال) حيث وقع (نزال) في موقع المفعول به، لأنه أراد هذا اللفظ، ولو أراد المعنى لم يجز له أن يوقعه في شئ من مواقع الإعراب، لأن الفعل وما هو بمعناه لا يقع في شئ منها، وهو من شواهد أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، ١٣٨٦ هـ/١٩٦٧ م، **كتاب الحيوان**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، (مصر: مكتبة الجاحظ)، ج٦، ص.٤٢٧، والأنبارى، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**...، ج٢، ص.٥٣٦

وتراك ناب عن اتْرُكْ كقول طفيل بن يزيد الحارثي:

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا # أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أوْرَاكِهَا [٩]

ومَنَاعِ ناب عن امنَعْ كقول الشاعر:

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا # أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا [١٠]

ونَعَاءِ ناب عن انْعَ كقول جرير:

نَعَاءِ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طِمِرَّةٍ # وَجَرْدَاءَ مِثْلِ الْقَوْسِ سَمْحٌ حُجُوْلُهَا [١١]

وحَذَارِ ناب عن احْذَرْ كقول أبي النجم العجلي:

حَذَارِ مِنْ أَرْمَا حِنَا حَذَارِ# ..... [١٢]

ونَظَارِ ناب عن انْظُرْ كقول رؤبة بن العجاج:

---

[٩] البيتان من الرجز المشطور، **والشاهد فيهما قوله** : (تراكها) حيث استعمل (فعال) المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اسم فعل أمر، وبناه على الكسر على ما في الشاهد السابق، وهما من شواهد سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٢٤١، و ج.٣ ص.٢٧٠، والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**...، ج.٢ ص.٥٣٧، والنحوى، ابن يعيش، **شرح المفصل**...،ج.٤، ص.٥٠

[١٠] البيتان من الرجز المشطور، ولم أعثر على قائلهما، والأرباع : جمع ربع وهو المنزل والدار بعينها، **والشاهد فيهما قوله** : (مناعها) حيث استعمل (فعال) لاسم فعل أمر، وبناه على الكسر على نحو ما سبق في البيت قبله، وهما من شواهد سيبويه، **الكتاب**...، ج١، ص٢٤٢، ج٣ ص٢٧٠، والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**...، ج٢، ص٢٥٧، والنحوى، ابن يعيش، **شرح المفصل**...،ج٤، ص٥١

[١١] البيت من الطويل، ونعاء : انع أي : اذكر خبر موته والفجيعة فيه، والطِّمِرَّة – بكسر الطاء والميم مع تشديد الراء المفتوحة – الخفيفة السريعة من الخيل، والجرداء : القصيرة الشعر، وسمح حجولها، الحجال : القيد، يريد أنها مذللة خاضعة للتقييد، **والشاهد فيه قوله** : (نعاء أبا ليلى) على ما بينا في الشواهد السابقة، وهو من شواهد سيبويه، **الكتاب**...، ج٢، ص٢٧٢، والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**...، ج٢، ص٥٣٧

[١٢] البيت من الرجز، **والشاهد فيه قوله** : (حذار) على ما سبق في الشواهد السابقة، وهو من شواهد سيبويه، **الكتاب**...، ج٣، ص٢٧١، والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**...، ج٢، ص٥٣٩

نَظَارِكَيْ أَرْكَبَهَا نَظَارِ# .....[١٣]

فالشواهد السالف ذكرها دلت دلالة واضحة على أن فعل الأمر مبني ولو لم يكن الأمر كذلك لما بني ما ناب منابه. قد اختار الشاطبي هذا القول مصرحا بذلك حين يقول: «والظاهر مذهب الناظم من كونه مبنيا...»[١٤]. ودعم هذا الاختيار بوجهين: أحدهما: أن ما زعموا من الحذف دعوى بلا دليل. والآخر: أن طريق الحذف أن يكون للتخفيف وإذا كان كذلك فلو أرادوا التخفيف لحذفوا اللام ويبقى حرف المضارعة فحذفهم له وإتيانهم بهمزة الوصل بعيد عن قصد التخفيف، وأيضا حذف الجازم وإبقاء عمله محذور كما كان ذلك في الجار الذي هو نظيره، وأما حذف الآخر فإن هذا البناء كما اطرد في الأمر وأشبه المجزوم لموافقته له في السكون وحركات الفعل وسكونه حكم له بحكمه فحذف آخر المعتل كما حكم للمبني في النداء وفي باب(لا) بحكم المعرب.

ووافق الشاطبي في اختياره جمهور البصريين منهم عبد اللطيف الزبيدي حين قال: «وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون وهو الصحيح، لأن الأصل في الأفعال البناء والأصل في البناء أن يكون على السكون وإنما أعرب منها ما كان مشبها للأسماء، ولا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء، فكان مبنيا على أصله»[١٥].

---

[١٣] البيت من الرجز، **والشاهد فيه قوله :** (نظار) على القول فيما سبق من الشواهد، وهو من شواهد سيبويه، **الكتاب**...، ج٣، ص٢٧١، والأنبارى، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**، ج٢، ص٥٤٠، وليس في ديوان رؤبة ولا ملحقاته،

[١٤] الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**...، ج١، ص١٠٢

[١٥] الأنبارى، **الإنصاف في مسائل الخلهاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**...، ج٢، ص٥٢٤

٢. القول بأن فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة:

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر، إذا كان بغير اللام، معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة[١٦]، لأن الأصل في أمر المواجهة أن يكون باللام، نحو قراءة من قرأ:)**فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ**([١٧] بالتاء المثناة من قوم وهى قراءة النبي صلى الله عليه وسلم من طريق أبي بن كعب، ورويت عن عثمان بن عفان، وأنس بن مالك وغيرهم من القراء. وقد جاء في الحديث: (**لِتَأْخُذُوْا مَنَاسِكَكُمْ**)[١٨] أي: خذوا، وقال الشاعر:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا بْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ # فَلْتُقَضِيّْ حَوَائِجَ الْمُسْلِمِيْنَ[١٩]

وقال الآخر:

لِتَبْعَدْ إِذْ نَأَى جَدْوَاكَ عَنِّيْ # فَلاَ أَشْقَى عَلَيْكَ وَلاَ أُبَالِي[٢٠]

فثبت بالشواهد السابقة أن الأصل في الأمر للمواجهة أن يكون باللام كالغائب، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم أكثر من الغائب

---

[١٦] الشرجي، عبد اللطيف بن أبي بكر، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: د، طارق الجنابي، الطبعة الأولى، (بيروت – لبنان: مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م)، ص ١٢٦

[١٧] سورة يونس من الآية (٥٨)، قال الزمخشري : «وقرئ (فلتفرحوا) بالتاء وهو الأصل والقياس فيما روى الخوارزمي، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف**، تحقيق: خليل مأمون شيحا، الطبعة الثالثة، (بيروت - لبنان: دار المعرفة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩ م)، ص٤٦٧

[١٨] أحمد ابن حنبل، **مسند الإمام أحمد**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، الطبعة الأولى، (بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)، ج٢٢ ص.٣١٢، الحديث رقم (١٤٤١٩)

[١٩] البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله بعد طول البحث، والحوائج : جمع حاجة، على غير قياس، كأنهم جمعوا حائجة، والنحويون يزعمون أنه جمع لواحد لم ينطق به وهو حائجة، وذكر بعضهم أنها لغة في الحاجة، **والشاهد فيه قوله** : (لتقم) حيث استعمل الشاعر أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر، وهو الأصل على مذهب الكوفيين، وهو من شواهد الأنبارى، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**...، ج٢، ص٥٢٥

[٢٠] البيت من الوافر، ولم أقف أيضا على قائله، والجدوى : العطية، و الجدا-بالفتح-مثله، وكذلك أجداه : أي أعطاه **والشاهد فيه قوله :** (لتبعد) حيث أمر المخاطب بالفعل المضارع المبدوء بتاء المضارعة المقرون بلام الأمر، على نحو ما ذكرنا في الشاهد السابق، وهو من شواهد الأنبارى، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**...، ج٢ ص.٥٢٧

استثقلوا مجيء اللام فيه، مع كثرة الاستعمال، فحذفوها طلبا للخفة. ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل علي أنه معرب مجزوم بلام مقدرة أنك تقول في المعتل: اغز، وارم، واخش، فتحذف الواو والياء والألف كما في قولك: لم يغز، ولم يرم، ولم يخش، بحذف حرف العلة، فدل علي أنه مجزوم بلام مقدرة. ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل علي أنه معرب مجزوم الإجماع علي أن فعل النهي معرب مجزوم نحو: لا تفعل فكذلك فعل الأمر نحو: افعل، فكما أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر[٢١].

ووَجَّهَ البصريون إلى ما استدل به الكوفيون عدة أوجه:

الأول: أن القول بأن الأصل في افعل لتفعل غير مسلم، والقول للغائب: (ليفعل) فغير مسلم فيه، لأنه غير جائز أن تحذف اللام منه، كما لا يجوز أن تحذف اللام من (لتفعل).

الثاني: أن القول بجواز الحذف للمواجهة لكثرة الاستعمال يلزم أن يختص الحذف بما كثر استعماله دون ما يقل، وليس كذلك، ولو سلم أن الأمر ما صاروا إليه، فإنه قد تضمن معنى لام الأمر، فقد تضمن معنى الحرف، وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا.

الثالث: أن القول بحذف الواو والياء والألف من نحو: اغز، وارم، واخش، كما تحذف من نحو: لم يغز، ولم يرم، ولم يخش، يقال له: إنما حذفت هذه الأحرف للبناء لا للإعراب والجزم، حملا للفعل المعتل علي الصحيح، وذلك أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح، كقوله: لم يفعل وافعل يا فتى، وإن كان أحدهما مجزوما والآخر ساكنا سوى بينهما في الفعل المعتل، وإنما وجب حذفها في الجزم، لأن هذه الأحرف جرت مجرى الحركات لشبهها بها، وكما أن الحركات تحذف للجزم، فكذلك هذه

[٢١] **المرجع نفسه** ج٢ ص٥٢٨

الأحرف، فلما وجب حذفها في المعتل للجزم، فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء، حملا للمعتل على الصحيح.

الرابع: أن القول بأن فعل النهي معرب مجزوم، فكذلك فعل الأمر، لحملهم الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، غير مناسب، لأن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم، فاستحق الإعراب، فكان معربا، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم ، فيستحق ألاّ يعرب، فكان باقيا على أصله في البناء[٢٢].

الخامس: أن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة، فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة، وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتا، ولهذا كان قوله تعالي:)**فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ**(٢٣ معربا، وقوله صلى الله عليه وسلم: (**لِتَأْخُذُوْا**)، وما أشبهه معربا لوجود حرف المضارعة، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف، وإذا حذف حرف المضارعة – وهو علة وجود الإعراب فيه – فقد زالت العلة، فإذا زالت العلة زال حكمها، فوجب أن يكون فعل الأمر مبنيا[٢٤].

على الرغم مما وجه لمذهب الكوفيين من ردود فقد ارتضاه ابن هشام قائلا: «وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو: قم واقعد، وأن الأصل لتقم ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة. وبقولهم أقول، لأن الأمر معنى حقّه أن يُؤَدَّى بالحرف، ولأنه أخوالنهي ولم يدل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا

---

[٢٢] الأنبارى، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**...، ج٢، ص.٥٤٠

[٢٣] سورة يونس من الآية (٥٨)،

[٢٤] الأنبارى، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**...، ج٢، ص.٥٤٠

بذلك الأصل ...»[٢٥].

فإذا ما انتهينا من الحديث عن بناء فعل الأمر فننتقل عنه إلى الحديث عن حكم الفعل المضارع مع نون التوكيد المباشرة، ونون النسوة.

وأشار إلى ما سبق قول ابن مالك:

..... # وأَعْرَبُوْا مُضَارِعاً إِنْ عَرِياَ

مِنْ نُوْنِ تَوْكِيْدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ # نُوْنِ إِناَثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ [٢٦]

بناء عليه فقد اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال:

الأول: القول بأن الفعل المضارع باقٍ على حاله من الإعراب مطلقا.

الثاني: القول بأن الفعل المضارع مبني مطلقا.

الثالث: القول بأن في الفعل المضارع التفرقةَ بين ما لحقه ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة وبين غيره[٢٧].

وذكر الشاطبي الخلاف بين النحويين في المسألة، فقال: «... لأنهم اختلفوا في الفعل المضارع إذا لحقته نون التوكيد هل يرجع إلى أصله من البناء أم يبقى على حاله من الإعراب على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه باق على حاله من الإعراب مطلقا، ولا تأثير للنون التوكيدية فيه لكن يصير الإعراب فيه مقدرا، ونظيره في الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم.

والثاني: النون تؤثر فيه المنع عن الإعراب فيصير إلى أصله من البناء مطلقا وعلى

---

[٢٥] أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، **أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك**، (بيروت - لبنان: المكتبة العصرية، د.ت)، ج١، ص.٣٧

[٢٦] ابن مالك، **متن الألفية...**، ص. ١٣، ١٤

[٢٧] جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، **شرح التسهيل لابن مالك...**، ج١، ص.٣٦

هذا أكثر النحويين...

والثالث: مذهب الناظم هو التفرقة بين ما لحقه ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء واحدة مخاطبة وبين غيره. فالأول باق على أصله وهو الإعراب، والثاني منتقل عنه إلى أصله الأول وهو البناء وإليه ذهب الخدبّ[٢٨] ...»[٢٩].

وتفصيل القول فيما مر ذكره ما يأتي:

٣. القول بأن الفعل المضارع باق على حاله من الإعراب مطلقا:

ذهب بعض النحويين إلى القول بأن الفعل المضارع باق على حاله من الإعراب مطلقا، ولا تأثير للنون التوكيدية فيه، فيصير الإعراب فيه مقدرا، ونظيره في الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم[٣٠].

وذكره الرضي منسوبا إلى بعضهم وتبعه المرادي والشاطبي.

قال الرضي: «جميع ما اتصل به النونات من المضارع، باق على إعرابه، كما أن الاسم معرب، لكن لما اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتلبة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق، صار الإعراب مقدرا، كما في نحو: غلامي ...»[٣١].

---

[٢٨] هو محمد بن أحمد بن طاهر الخدب الأنصاري الإشبيلي، كان رئيس النحويين بالمغرب في زمانه، وأفهمهم أغراض سيبويه، وهو أحفظ الناس في عصره لكتاب سيبويه، وله تنبيهاته عليه نقل عنه تلميذه أبو الحسن ابن خروف الشيء الكثير، توفي سنة (٥٨٠هـ)، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د،م، د،ن، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م، ج١، ص.٢٨.

[٢٩] الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**...، ج١، ص.١٣٦، ١٣٧

[٣٠] الرضى، محمد بن الحسن، **شرح الرضى لكافية ابن الحاجب**، تحقيق: د، يحيى بشير مصري، الطبعة الأولى، (سعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، ج٤، ص.٢٠، ٢١

[٣١] الرضى، محمد بن الحسن، **شرح الرضى لكافية ابن الحاجب**، ج٤، ص.٢٠، ٢١

٤. القول بأن الفعل المضارع مبني مطلقا:

ذهب الأخفش وطائفة من النحويين إلى أن الفعل المضارع مبني مطلقا[٣٢]. وذكر الشاطبي هذا القول منسوبا إلى أكثر النحويين كما مر في النص، إذ صرح فيه بأن النون تؤثر فيه المنع من الإعراب فيصير إلى أصله من البناء[٣٣]. وصرح الرضي بنسبته إلى الجمهور حين قال: «اعلم أنه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد، فقال جمهورهم: إنه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معها كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط، وأما النون فحرف، ولاحظ له في الإعراب، فبقي الجزءان مبنيين»[٣٤].

وهذا القول قد يُرَدُّ بأنه مع النون امتزجا كالكلمة الواحدة فلما كان هذا الامتزاج فيهما أعربت الكلمة على النون، كما يعرب الاسم المؤنث على التاء عند التركيب، أو على ما قبل النون، كما يعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين.

ويجيب بأن عدم الإعراب حينئذ من أوجه[٣٥]:

الأول: أن الاسم أصل في الإعراب والفعل فرع عليه، فَرُوْعِيَ إعراب الاسم بقدر ما أمكن دون الفعل، ولا سيما والنون من خواص الأفعال، فترجح جانب الفعلية، وضعفت مشابهة الاسم.

الثاني: أن علة إعراب الفعل ليست ظاهرة ظهو ر علة إعراب الاسم، وأكثر الأفعال مبنية، فيرجع إلى البناء لأدنى سبب.

---

[٣٢] المرجع نفسه، ج٤، ص.١٩، ٢٠، الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، ج١، ص.١٠٧

[٣٣] الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**،ج١، ص.١٠٧

[٣٤] الرضى، محمد بن الحسن، **شرح الرضى لكافية ابن الحاجب**، ج٤، ص.١٩

[٣٥] ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: د، عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، (بيروت - لبنان: دار الغرب الإسلامي،١٤٠٧هـ/١٩٨٦م)، ج١، ص.٢٠٦

الثالث: أن للعرب داعيا آخر إلى ترك إعراب ما قبل النون كما أعربوا الاسم على ما قبل التنوين فرجحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه، هو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر، والمجموع المذكر، والواحد المؤنث، ففتحوا في الأول، وضموا في الثاني، وكسروا في الثالث لأجل الفرق ؛ ولما كان أصل الاسم الإعراب، لم يبنوه مركبا مع التنوين، بناء الفعل مع النون، وأيضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوى، ألا ترى إلى سقوطه في الوقف، وفي الإضافة، ومع اللام، ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما أعرب على تاء التأنيث.

الرابع: أن الفعل عند لحاق النون له، أشبه صيغة الأمر فقولك: لتفعلن مثل قولك: افعلن وكذلك ما أشبهه فبنى لمعارضة هذا الشبه شبهه بالاسم كما بُني إذا لحقته نون جماعة المؤنث لشبهه بالماضي.

الخامس: أن الفعل ركب مع النون وصير معها كصور المركب مع العجز، والتركيب سبب من أسباب البناء كما في خمسةَ عشروحضرَموتَ.

السادس: أن الفعل لما لحقته النون فخصصته من آخره بالمستقبل بعد عن شبه الاسم إذ المضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم في الإبهام والتخصيص بالحرف من أوله فلما اختص هذا من آخره بعد عن شبه الاسم بذلك فعاد إلى أصله من البناء والرجوع إلى الأصل يكون بأدنى سبب.

٥. القول بأن في الفعل المضارع التفرقة بين ما لحقه ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة وبين غيره:

ذهب الخدبّ وطائفة إلى التفصيل بين ما لحقه ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة وبين غيره، فإذا كان الفعل المضارع لحقه ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فإنه باق على أصله الثاني هو الإعراب، وإذا لم

يكن كذلك فإنه منتقل عنه إلى أصله الأول هو البناء[٣٦]. وذكر ذلك الشاطبي على ما حكاه عنه ابن خروف[٣٧].

قال الرضي: «وقال بعضهم: المضارع مع النونين مبني للتركيب، إلا إذا أسند إلى الألف نحو: هل تضربان، أو الواو نحو: هل تضربون، أو الياء نحو: هل تضربين، لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينمها، والمحذوف للساكنين في حكم الثابت، فنحو يضربُنَّ، وتضربِنَّ، ليخشَوُنَّ وتخشِينَّ فالمسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدر الإعراب، لاشتغال محله بحركة الفرق[٣٨].

وقد اختار الشاطبي هذا القول وصرح به حين قال: «... ... وهو الأظهر»[٣٩]. واستدل على صحة اختياره بما استدل به ابن مالك في شرح التسهيل هو أن المضارع لا يحكم ببنائه لتوكيده بالنون مطلقا، بل المؤكد بها معرب ومبني، فالمعرب ما أسند إلى ضمير اثنين أو جمع أو مخاطبة، نحو: هل تفعلانِّ، وهل تفعلُنَّ، وهل تفعلِنَّ، والمبني ما ليس كذلك.

وإنما كان الأمر كذلك، لأن المؤكد بالنون إنما بنى لتركيبه معها وتنزله له منها منزلة صدر المركب من عجُزِه، وذلك منتف من (يفعلان) وأخويه، وأيضا أن البناء إما بالتركيب، وإما لكون النون من خصائص الفعل، فضعف بلحاقها شبه الاسم، إذ لا قائل بغير ذلك، والثاني باطل، لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل، ولو كان ذلك مؤثرا لبُنِيَ المجزوم، والمقرون بحرف التنفيس، والمسند إلى ياء المخاطبة، لأنها مساوية للمؤكد في الاتصال بما يخص الفعل

---

[٣٦] جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، **شرح التسهيل لابن مالك**، ج١، ص.٣٦

[٣٧] الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**،ج١، ص.١٠٨

[٣٨] الرضى، محمد بن الحسن، **شرح الرضى لكافية ابن الحاجب**، ج٣، ص.٢١

[٣٩] الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، ج١، ص.١٠٧،

بل ضعف شبه هذه الثلاثة أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون، لأن النون وإن لم يلق لفظها بالاسم فمعناها به لائق بخلاف هذه الثلاثة فإنها لا تليق بالاسم لفظا ومعنى لكن الفعل معها لم يبن فدل على أن بناء المؤكد إنما هو للتركيب، إذ لا قائل بثالث، ولأن الفاعل البارز حاجز وثلاثة أشياء لا تركب، وأيضا فإن الوقف على نحو: هل تفعلون بحذف نون التوكيد وثبوت نون الرفع فلو كان قبل الوقف مبنيا لبقى بناؤه، لأن الوقف عارض فلا اعتداد بزوال مازال لأجله كما أنه لا اعتداد بزوال مازال لالتقاء الساكنين نحو: هل تَذْكُرَ الله ، والأصل: تَذْكُرَنْ، فحذفت النون الخفيفة لالتقاء الساكنين، وبقيت فتحة الراء الناشئة عن النون مع كونها زائلة لأن زوالها عارض فلم يعتدّ به، ولا فرق بين العروضيين، فلو كان لتفْعَلُنْ ونحوه قبل الوقف بناء لاستصحب عند عروض الوقف كما استصحب بناء هل تَذْكُرَنْ عند عروض التقاء الساكنين[٤٠].

وأيضا حذفت نون الرفع لاجتماع النونات وهو الأظهر من قول سيبويه، لأنه لوحذف للبناء لم يحتج إلى علة اجتماع النونات، يعنى أن سيبويه علل حذف النون باجتماع النونات حيث يقول: «وإذا كان فعل الاثنين مرفوعا وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات»[٤١].

وقال نحوذلك في فعل الجميع ولم يعلل بغير الاستثقال باجتماع النونات، ثم نظرذلك بقراءة من قرأ:)**أَتُحَاجّوَنّي**[٤٢] و)**فَبِمَ تُبَشّرُونَ**[٤٣]، ولوكان الحذف للبناء

[٤٠] جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، **شرح التسهيل لابن مالك...**، ج١، ص.٣٦، والرضى، محمد بن الحسن، **شرح الرضى لكافية ابن الحاجب...**، ج٤، ص.٢٠، والشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية...**، ج١، ص.١٠٨

[٤١] سيبويه، **الكتاب...**، ج٣، ص.٥١٩

[٤٢] سورة الأنعام من الآية (٨٠)،قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي «أَتُحَاجُوْنِيْ» بتشديد النون، وقرأ نافع وابن عامر «أَتُحَاجُوْنِيْ» بتخفيف النون، ابن مجاهد، **كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد...**، ص ٢٦١

[٤٣] سورة الحجر من الآية (٥٤)، قرأ ابن كثيرونافع : «تُبَشِّرُوْنِ» يكسر النون، غيرأن ابن كثيرشدد النون وخففها نافع، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي : «فَبِمَ تُبَشِّرُوْنَ» بفتح النون

لعلل به فهوكان الأحق في الموضع، فدل على أن مذهبه فيه عدم البناء بخلاف ما لم تلحقه ألف ولا واوولا ياء فإنه قد نص في باب المجاري[٤٤] على أنه مبني[٤٥].

بناء على هذا الاستدلال فقد ثبت أن اختيار الشاطبي يوافق ظاهر كلام سيبويه ومذهب الخدبّ وابن خروف وابن مالك والرضي. ويبقى أن نشير هنا إلى الفعل المضارع الذي لحقته نون النسوة فعند لحاقها الفعل يبني على السكون نحو: (**يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ**) أي: يُفزَعْنَ، والروع: هو الفزع، فلا تكون نون الإناث إلا مباشرة.

وفي سبب بنائه معها خلاف، فمذهب سيبويه أنه مبني حملا على الماضي المتصل بها وصححه ابن مالك في شرح التسهيل[٤٦].

وذهب قوم إلى أنه معرب لوجود سبب الإعراب فيه، ومنهم ابن درستويه[٤٧]، وابن طلحة[٤٨]، والسهيلي والإعراب عندهم مقدر منع ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي في صيرورة النون جزءا منه[٤٩].

نصبا، ينظر: ابن مجاهد، د،ت، ابن مجاهد، **كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد**...، ص. ٣٦٧

[٤٤] أي باب مجاري أواخر الكلام من العربية، ينظر: سيبويه، **الكتاب**...، ج١، ص.١٣،

[٤٥] الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**...، ج١، ص.١٠٧

[٤٦] جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، **شرح التسهيل لابن مالك**...، ج١، ص.٣٦

[٤٧] هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي، نشأ بمسا (من بلاد فارس) وأقام ببغداد، وتلقى عن ابن قتيبة، والمبرد، وثعلب وغيرهم، ثم لازم المذهب البصري مع التعصب الشديد له، وتصانيفه في غاية الجودة، منها : الإرشاد وأسرار النحو، والرد على ثعلب في اختلاف النحويين، وأخبار النحويين، توفي ببغداد سنة (٣٤٧ ه)، التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر، **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، تحقيق: د، عبد الفتاح محمد الحلو، (السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، ص ٤٦

[٤٨] هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي أبو بكر المعروف بابن طلحة، كان إماما في صناعة العربية، نظارا عارفا بعلم الكلام، أخذ عنه القراءات أبوبكربن مالك الشريشي، وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة، توفي سنة (٦١٨ ه)، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،١/١٢١، ١٢٢،

[٤٩] المرادي، ابن أم قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: أ،د، عبد الرحمن على سليمان، الطبعة الأولى، (مصر-القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، ج١، ص.٣٠٦

الخاتمة

بعد الدراسة المتأنية لهذه المسالة فقد تبين لنا أن للشاطبى فيها اختيارين:

أحدهما: في بناء فعل الأمر حيث اختار القول بأن فعل الأمر مبني على السكون ما لم يكن معتلا أو متصلا بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، واعتمد في ذلك على وجهين كما سبق، والذي يختاره موافق لقول جمهور البصريين لذا فإننا نرجح هذا الاختيار.

والثاني: في حكم الفعل المضارع مع نون التوكيد ونون جمع الإناث حيث وردت فيه ثلاثة أقوال، واختار منها القول بالتفرقة بين ما لحقه ألف الاثنين وأخويه وبين غيره، وخالف فيه قول الجمهور، ونرى أن رأيه هو الراجح لسلامته مما وجه لغيره، ولقوة استدلاله، فضلا عن أنه مع ظاهر كلام سيبويه، ومذهب الخدبّ وابن خروف وابن مالك والرضي.

مصادر البحث

القرآن الكريم

ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله. ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م. **البسيط في شرح جمل الزجاجي**. تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي. الطبعة الأولى. (بيروت: دار الغرب الإسلامي)

ابن مالك. د.س. **متن ابن مالك**. (بيروت: المكتبة الشعبية)

ابن مجاهد. د.س. **كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد**.

أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. ١٣٨٦ هـ/١٩٦٧ م. **كتاب الحيوان**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الثانية. (مصر: مكتبة الجاحظ)

أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام. د.ت. **أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك**. (بيروت: المكتبة العصرية)

أحمد ابن حنبل. ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م. **مسند الإمام أحمد.** تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره الطبعة الأولى. (بيروت: مؤسسة الرسالة) الحديث رقم (١٤٤١٩)

الأنبارى. ١٩٨٢م. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**. في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين. د. ط. (بيروت: دار الجيل).

التنوخى، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر. ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م. **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**. تحقيق: د . عبد الفتاح محمد الحلو. (السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي. د.ت. **شرح التسهيل لابن مالك**. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد - الدكتور محمد بدوي المختون. د.م. د.ن. د.ط.

الخوارزمي، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري. ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩ م. **الكشاف**. تحقيق: خليل مأمون شيحا. الطبعة الثالثة. (بيروت: دار المعرفة)

الرضى، محمد بن الحسن. ١٤١٧هـ/١٩٩٦م. **شرح الرضى لكافية ابن الحاجب**. تحقيق: د. يحيى بشير مصري. الطبعة الأولى. (سعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)

سيبويه. ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م. **الكتاب**. تحقيق: عبد السلام هارون. الطبعة الثانية. (القاهرة: مكتبة الخانجى)

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. د.م. د.ن.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**. تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. (مكة المكرمة: جامعة أم القرى)

الشرجي. عبد اللطيف بن أبي بكر. ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م. **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**. تحقيق: د. طارق الجنابي. الطبعة الأولى. (بيروت: مكتبة النهضة العربية)

المرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**. تحقيق: أ.د. عبد الرحمن على سليمان. الطبعة الأولى. (القاهرة: دار الفكر العربي)

النحوى. ابن يعيش. د.ت. **شرح المفصل**. بيروت. د.ن. د. ط